على الاستمرار في نشاطه على تلك الساحة. وعليه، فقد ضغطت زعامة تلك الجالية، واستجابت لضغطها القيادة الاسرائيلية، للعمل الجاد على تحويل اسرائيل إلى ذخر للاستراتيجية الأميركية العالمية، بدلاً من جنوحها نحو أن تصبح عبئاً عليها. فعمدت القيادة الاسرائيلية إلى الدفع باتجاه انخراط الآلة العسكرية الصهيونية، وهي الشيء الوحيد الذي تستطيع تقديمه، في الاستراتيجية الأميركية العامة.

واليوم، والولايات المتحدة تسعى، تحت يافطة «التسوية السلمية»، لإنشاء تشكيل سياسي ــ عسكري في المنطقة، همه حماية المصالح الأميركية في الخليج، تعمل اسرائيل جاهدة على الانخراط في هذا التشكيل، وبموقع متميز، يتناسب مع تقييمها لوزنها العسكري في المنطقة، ويكفل لها استمرار العلاقة الخاصة مع واشنطن، وبالتالي، يضمن لها مردوداً اقتصادياً وفيراً، تعتقد أنه يعينها على استكمال مشروعها الاستيطاني. وفي المفاوضات مع نظام السادات، التي أدت إلى «المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية»، نجحت اسرائيل في تحجيم دور السادات وحصره في مصر، درءاً لإمكانية أن يدخل في تنافس معها على دورها المتميز في الاستراتيجية الأميركية. وهذا يفسر مسار المفاوضات بين الطرفين، برعاية واشنطن، خاصة منذ مبادرة السادات، حيث انتقل من التضامن العربي، خروجاً من مظلة النفط وقيادة السعودية، وارتبط بعجلة الأحلاف العسكرية الأميركية، ليجد نفسه في خندق واحد مع اسرائيل، وبالتالي في تحالف موضوعي معها. ولكنها إذ قبلت به حليفاً، لم ترضَ أن يكون متكافئاً معها، فعملت على تحجيمه، وبالتالي، توضيب موقعه خلفها في التسلسل التنظيمي، في التشكيل الأميركي الجديد في المنطقة.

والآن، إذ يجيء دور السعودية، تعمل القيادة الاسرائيلية على توضيبها، إسوة بما فعلت بالسادات. ومن هنا موقفها من «مبادرة فهد»، ومن صفقة طائرات «أواكس». فاعتراض اسرائيل على بيع أميركا مثل هذه الطائرات إلى السعودية يعود، أصلاً، إلى أسباب سياسية وليست عسكرية. فاسرائيل لا تخشى من طائرات «أواكس» في أيدٍ سعودية، بقدر ما تخشى من السعودية وهي تحصل على تلك الطائرات، وما قد يرمز إليه ذلك من نظرة واشنطن إليها، وبالتالي، إلى موقعها في الاستراتيجية الأميركية، وإمكان أن تدخل في تنافس مع اسرائيل، على خصوصية العلاقة مع واشنطن. وكما نجحت اسرائيل في دفع نظام السادات إلى فك الارتباط بين شقي «كامب ديفيد»: المصري والفلسطيني، هكذا تسعى اليوم لقطع الطريق على امكانية أن تلعب السعودية دوراً في «حل القضية الفلسطينية»، وبالتالي، إعطائها «دوراً قومياً» من شأنه أن يعينها في سعيها لقيادة العالم العربي. وواضح أن «المبادرة السعودية» أتت في سياق النشاط الأميركي لإنشاء التشكيل السياسي ــ العسكري في المنطقة.

إن وعي مفهوم القيادة الاسرائيلية لأمن كيانها الاستراتيجي هو المفتاح لإدراك ما يكمن وراء تصرفها في مفاوضات «التسوية»، بدءاً بموقفها من «مؤتمر جنيف»، ومروراً بسلوكها مع النظام المصري، وصولاً إلى رد فعلها على «المبادرة السعودية». فمنذ البداية، كان واضحاً أن اسرائيل، بموقعها الراهن، خاصة بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر)، وعلامة الاستفهام الكبرى التي وضعت على فاعلية الجيش الاسرائيلي، لم تكن ترغب في تسوية، ولو مرحلية، على أرضية انجازاتها في تلك الحرب. فكما أنها، على صعيد بنيتها